

المجلد: (الثالث عشر).

العدد: (العشرون) يوليو ٢٠٢٥ م



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies

برعاية أكاديمية رواد التميز للتعليم والتدريب

المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم
الإنسانية والاجتماعية (IJHS)

مجلة علمية دورية محكمة

تصدرها الجمعية العربية لأصول التربية
والتعليم المستمر

The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية

2449 لسنة 2020

بحث بعنوان:

أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا.

إعداد:

أ.د. على أحمد جاد بدر.

أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية الدراسات الأفروأوروبية العليا.

IJHS

International Journal of
Human and Social Sciences Research and Studies

مستخلص البحث.

يعالج هذا البحث أثر الصراعات السياسية والمسلحة على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا، من خلال تحليل العلاقة بين عدم الاستقرار وتراجع تدفقات رؤوس الأموال، وضعف البنية التحتية، وغياب الحوكمة الرشيدة.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي، مستعيناً بالمنهج التحليلي المقارن للمقارنة بين عدد من الدول الأفريقية التي شهدت الصراعات الداخلية والإقليمية، حيث أظهر البحث أثر الصراعات على هشاشة المؤسسات، وقدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وإعاقة تنفيذ خطط التنمية المستدامة. كما ناقش البحث دور الفاعلين الإقليميين والدوليين في احتواء الصراعات، وقدم مجموعة من التوصيات لتعزيز السلام والاستقرار والحكم الرشيد، لتحقيق التنمية المستدامة في القارة الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: (الصراعات في أفريقيا، الاستثمار الأجنبي، التنمية المستدامة، الحوكمة، الأمن الإقليمي، الاستقرار السياسي).

Research Abstract.

The Impact of Conflicts on Investment and Sustainable Development in Africa.

This research examines the impact of political and armed conflicts on investment and sustainable development in Africa, by analyzing the relationship between instability, declining capital flows, weak infrastructure, and the absence of good governance.

The research relies on the descriptive approach, using the comparative analytical approach to compare a number of African countries that witnessed internal and regional conflicts.

The research demonstrated the impact of conflicts on the fragility of institutions, the state's ability to attract foreign investment, and the impediment to the implementation of sustainable development plans.

The study also discussed the role of regional and international actors in containing conflicts and presented a set of recommendations to promote peace, stability, and good governance to achieve sustainable development on the African continent.

Keywords:(Conflicts in Africa-Foreign Investment- Sustainable Development -Governance -Regional Security -Political Stability).



أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا.

مقدمة.

تعدّ القارة الأفريقية واحدة من أكثر مناطق العالم غنى بالموارد الطبيعية والتنوع الثقافي والسكاني، إلا أنها في الوقت ذاته تُعتبر من بين المناطق الأكثر عرضة للصراعات المسلحة والأزمات السياسية المزمنة، فقد واجهت أفريقيا في العقود الأخيرة مزيجًا معقدًا من الحروب الأهلية، والانقلابات العسكرية، والنزاعات الحدودية.

فضلاً عن التهديدات الأمنية الناجمة عن الإرهاب العابر للحدود والجماعات المسلحة، ويعكس هذا المشهد المتأزم علاقة وثيقة بين استمرار الصراع وتعطيل التنمية وتقويض فرص الاستثمار، مما يفرض تحديات متنامية أمام صانعي السياسات والمهتمين بالتنمية.

ومع تعاظم الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، تبرز الحاجة لفهم الأثر البنوي الذي تمارسه الصراعات على استقرار الدولة وقدرتها على تبني سياسات تنموية فعالة، فالصراع لا يُقاس فقط بحجم الخسائر البشرية، بل بما يخلفه من آثار سياسية واقتصادية

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

وأمنية طويلة المدى، تمس جوهر عمل الدولة وقدرتها على تحقيق التحول المنشود.

مشكلة الدراسة.

رغم تزايد المبادرات الإقليمية والدولية لدعم التنمية والاستثمار في أفريقيا، إلا أن استمرار الصراعات الداخلية والإقليمية لا يزال يشكل عقبة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي هذا السياق تتمثل المشكلة البحثية في محاولة فهم: كيف تؤثر الصراعات المسلحة والسياسية على مناخ الاستثمار، وعلى فرص التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والأمني في أفريقيا؟ وينبثق عن هذه الإشكالية عدد من التساؤلات الفرعية منها:

(1) ما مدى تأثير الصراعات المسلحة على حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في الدول الأفريقية؟

(2) كيف تسهم الصراعات في تقويض فرص التنمية المستدامة في أفريقيا؟

(3) ما العلاقة بين غياب الاستقرار السياسي والأمني وتراجع بيئة الاستثمار في الدول الأفريقية؟

(4) هل تختلف آثار الصراعات على الاستثمار والتنمية تبعًا لطبيعة الصراع ومدته؟

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

(5) ما هي فاعلية استراتيجيات التعافي والتدخلات الوطنية و الإقليمية في الحد من تداعيات الصراعات على التنمية الاقتصادية؟ وهل توجد نماذج ناجحة استطاعت تجاوز هذه العقبات وبناء المسار التنموي رغم الصراعات؟

وهذه الأسئلة تمثل الإطار الذي تتحرك فيه هذه البحث لتحليل وتفسير العلاقة المعقدة بين الصراع والتنمية في السياق الأفريقي.
أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الصراعات بمختلف أشكالها، وتأثيرها على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا، من خلال مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية، وذلك على النحو الآتي:
أولاً: الأهداف العامة.

وتتمثل في:

- (1) تحليل أثر الصراعات السياسية والمسلحة على بيئة الاستثمار والتنمية في الدول الأفريقية.
- (2) تسليط الضوء على التداعيات السياسية والأمنية للصراعات على استقرار الدول ومؤسساتها.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

(3) تقديم تصور متكامل يوضح كيف تعرقل النزاعات جهود التنمية المستدامة في القارة.

ثانياً: الأهداف الفرعية.

وتتمثل في:

(1) دراسة العوامل التي تغذي استمرار الصراعات في أفريقيا، ومدى ارتباطها بضعف الحكم الرشيد.

(2) رصد وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالاستثمار، الأمن، والنزوح في الدول المتأثرة بالصراع.

(3) عرض نماذج واقعية من بعض الدول الأفريقية توضح التأثيرات السلبية للصراعات على التنمية، وأخرى تبين سبل النجاح في تجاوز هذه التحديات.

(4) تقديم مجموعة من التوصيات السياسية والاستراتيجية التي تساهم في التخفيف من آثار النزاعات وتعمل على تعزيز التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة.

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في السياق الأفريقي، حيث تتزايد التحديات السياسية والأمنية التي تواجه القارة، وتنعكس بشكل مباشر على فرص التنمية وجذب الاستثمار، وقد أصبحت العلاقة بين الصراعات والتنمية إحدى أبرز القضايا التي تؤرق صانعي القرار في أفريقيا والمجتمع الدولي، نظرًا لما تفرزه من آثار طويلة المدى تهدد الأمن والاستقرار والنمو الاقتصادي، وفي هذا الإطار تتجلى أهمية الدراسة من خلال الآتي:-

(1) الأهمية العلمية.

تسهم الدراسة في سد الفجوة المعرفية في الأدبيات التي تتناول العلاقة بين النزاعات والتنمية في السياق الأفريقي، وتقدم تحليلاً مركباً يجمع بين الأبعاد السياسية، الاقتصادية، والأمنية للصراعات، مدعوماً ببيانات ونماذج إحصائية بمقاربة نقدية تُبرز التحديات الميدانية والهيكلية التي تعاني منها الدول المتأثرة بالنزاعات.

(2) الأهمية العملية.

توفر الدراسة إطاراً تحليلياً لصانعي السياسات لفهم التأثير المتبادل بين الصراع والتنمية، مما يعزز من فاعلية الاستجابات الوطنية والدولية.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

وتساعد منظمات التنمية الدولية والجهات المانحة في تصميم البرامج التنموية التي تأخذ في الحسبان البيئة غير المستقرة في بعض الدول الأفريقية، وتُبرز أهمية بناء السلام المستدام كشرط ضروري لتحقيق الاستثمار والتنمية، مما يدعم جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاع.

(3) الأهمية المستقبلية.

تأتي الدراسة في ظل مساعٍ دولية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م، وتُبين كيف يمكن أن تُقوّض هذه الأهداف في ظل الصراعات المزمّنة، وتسلط الضوء على ضرورة ربط الأمن الإنساني بالتنمية، والتفكير في استراتيجيات وقائية تضمن بناء مجتمعات قادرة على الصمود أمام الأزمات.

منهجية الدراسة.

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية متعددة الأبعاد، تمزج بين التحليل النظري والتحقيق الميداني الجزئي، وتستند إلى أساليب كمية ونوعية، بما يتيح فهماً شاملاً لتأثير الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا، وتأتي على النحو التالي:

أولاً: المنهج المستخدم.

وكان منهج الدراسة المستخدم، كما يلي:

أ) المنهج الوصفي التحليلي: ويُستخدم هذا المنهج في وصف الظاهرة المدروسة وتحليل أسبابها ونتائجها، من خلال تتبع تطور الصراعات في القارة، وأثرها على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب) المنهج المقارن: ويُستخدم في مقارنة أوضاع دول أفريقية مختلفة (مثل نيجيريا، ليبيا، السودان، رواندا) لبيان التفاوت في تأثير الصراعات على بيئة الاستثمار والتنمية، وكذلك لرصد النماذج الناجحة في تجاوز آثار النزاع.

ت) المنهج الإحصائي: ويُعتمد في تحليل البيانات الكمية المستقاة من تقارير دولية (مثل تقارير البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Global Terrorism Index، مؤشر السلام العالمي، وغيرها)، وذلك لدعم الاستنتاجات النظرية بأدلة رقمية.

ثانيًا: أدوات جمع المعلومات.

وكانت أدوات الدراسة، كما يلي:

(1) تحليل المراجع الثانوية حيث تم الاعتماد على الكتب الأكاديمية، والدراسات العلمية المنشورة، والتقارير الدورية الصادرة عن المنظمات الإقليمية والدولية.

(2) التحليل الكمي للمؤشرات حيث جُمعت بيانات إحصائية حول مؤشرات مثل عدد الصراعات، معدلات النزوح، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، معدلات النمو، ومستوى الاستقرار السياسي، وتمت معالجتها لبيان الارتباطات بينها.

(3) دراسات الحالة حيث تم تحليل عدد من الحالات الدراسية من الدول الأفريقية ذات التجارب المختلفة مع الصراعات، وذلك لبيان الخصوصية والسياق المحلي لكل تجربة، ومن ثم تعميم الأنماط.

ثالثًا: حدود الدراسة.

وكانت حدود الدراسة، كما يلي:

(أ) الحدود الجغرافية: حيث تركز الدراسة على عدد من الدول الأفريقية المختارة، التي شهدت أو تشهد صراعات مسلحة ذات تأثير واضح على

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

الاستثمار والتنمية (مثل: نيجيريا، السودان، ليبيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا).

ب) الحدود الزمنية: حيث تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠٢٥م، حيث شهدت القارة فيها تغيرات جذرية في أنماط الصراع، إلى جانب التطورات في السياسات التنموية والأمنية.

ت) الحدود الموضوعية: حيث تركز الدراسة على الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية للصراعات وتأثيرها على التنمية، دون التوسع في الجوانب الثقافية أو الدينية للنزاعات إلا بقدر ما تخدم الإطار التحليلي العام. الدراسات السابقة.

تُعدّ الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يبنى عليها البحث العلمي، إذ تساهم في تأطير الموضوع محل الدراسة، وتحديد الثغرات المعرفية، وتوجيه الباحث نحو أسئلة جديدة، وقد تنوعت الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصراعات والتنمية في أفريقيا، سواء من زاوية الأمن، الاقتصاد، أو الحوكمة ، ولذلك نعرض لأهم الدراسات في ذلك:

(1) دراسة: (Paul Collier & Anke Hoeffler, Greed and Grievance in Civil War, 2004)، تناولت الدراسة العلاقة بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

واندلاع الحروب الأهلية، وأشارت إلى أن الدوافع الاقتصادية غالباً ما تكون سبباً أكثر تأثيراً من المظالم السياسية في نشوب الصراعات، وخلصت إلى أن الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية أكثر عرضة للنزاع، مما يعوق التنمية والاستثمار.

(2) دراسة: Ibrahim Elbadawi & Nicholas Sambanis, Why Are There So

(Many Civil Wars in Africa?, 2000)، تطرقت الدراسة إلى ارتفاع معدل الحروب الأهلية في أفريقيا بالمقارنة مع باقي مناطق العالم، وربطت بين ضعف المؤسسات الحكومية، الإثنية، وسوء توزيع الثروات باندلاع النزاعات، وأكدت أن الصراعات تُسبب خسائر اقتصادية فادحة وتعطل مشاريع التنمية لعقود ممتدة.

(3) دراسة: United Nations Development Programme (UNDP), Africa

Human Development Report, Accelerating Gender Equality and

(Women's Africa, Empowerment in 2016)، رغم تركيز التقرير على

قضايا النوع الاجتماعي، أشار إلى كيف تعمق الصراعات التهميش والفقر،

وتضعف القدرة المؤسسية على تفعيل أجندة التنمية المستدامة، وأكد أن

الدول الخارجة من الصراعات تواجه هشاشة تنموية طويلة الأمد ما لم

يتم دعمها ببناء السلام المستدام.

(4) دراسة: (World Bank, Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict, 2020)، شدد التقرير على ضرورة إدماج

الجوانب التنموية ضمن خطط الوقاية من الصراعات، وأوصى بإشراك المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في إعادة الإعمار، وتعزيز فرص الاستثمار في الدول الخارجة من الحروب.

(5) دراسة: (محمد عوض الحسن، الصراعات الداخلية وأثرها على التنمية

في أفريقيا- دراسة حالة السودان، ٢٠٢٠م)، ركزت الدراسة على تأثير الحرب الأهلية في السودان على البنية التحتية، وتراجع التعليم والصحة وانخفاض الاستثمارات الأجنبية، وأوضحت الدراسة أن غياب الإرادة السياسية لتسوية النزاع يؤدي إلى إطالة أمد الأزمة التنموية.

إن يمكن القول لقد ركزت غالبية الدراسات على العلاقة التبادلية بين الصراع والتنمية، مؤكدة أن غياب الاستقرار الأمني والسياسي يقود إلى هروب رأس المال، وتآكل الثقة بالمؤسسات، وانتقلت الدراسات على أن الحلول الأمنية وحدها غير كافية، وأن التنمية الشاملة هي السبيل الحقيقي لاحتواء النزاعات طويلة الأمد.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

هذا ولقد برزت الفجوة في عدد من الدراسات التي تربط الصراع بالمؤشرات الحديثة للاستثمار والتنمية المستدامة (SDGs)، وهذا ما تسعى هذه الدراسة إلى سده.

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

يُشكّل الإطار النظري والمفاهيمي الأساس الفلسفي والمنهجي الذي يستند إليه الباحث لفهم وتحليل الظواهر موضوع الدراسة، وفي هذه الدراسة سيتم توظيف عدد من المفاهيم والنظريات التي تساعد في تفسير العلاقة بين الصراعات، الاستثمار، والتنمية المستدامة في السياق الأفريقي.

أولاً: الإطار المفاهيمي.

(1) الصراع (Conflict).

يُعرّف الصراع بأنه حالة من التوتر أو التنازع بين أطراف تتضارب مصالحهم أو أهدافهم، وقد يأخذ الصراع أشكالاً مختلفة، مثل الحروب الأهلية، النزاعات العرقية، أو النزاعات على السلطة والموارد، وفي الواقع الأفريقي غالباً ما تكون الصراعات ذات طابع داخلي، لكنها قد تتشابك مع عوامل إقليمية أو دولية.

(2) الاستثمار (Investment).

هو توظيف رأس المال في المشاريع الاقتصادية بهدف تحقيق العائد المالي، ويتأثر الاستثمار بمؤشرات الاستقرار السياسي، درجة الأمان، كفاءة المؤسسات، وسيادة القانون ويُعدّ من المحركات الأساسية للتنمية.

(3) التنمية المستدامة (Sustainable Development).

وفق تعريف الأمم المتحدة هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وتستند إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs) الـ ١٧.

(4) الاستقرار السياسي والأمني.

يُقصد به قدرة الدولة على إدارة شؤونها بفعالية دون اضطرابات أو عنف ممنهج، ويُعدّ شرطاً رئيسياً لتهيئة البيئة لتكون آمنة للاستثمار والتنمية.

ثانياً: الإطار النظري.

(1) نظرية السلام الإيجابي (Positive Peace Theory) – يوهان غالتونغ:

تفرق هذه النظرية بين السلام السلبي أي غياب العنف المباشر، والسلام الإيجابي أي وجود العدالة والتنمية والمؤسسات القوية، وتقرر النظرية بأن غياب التنمية والعدالة يخلق بيئة خصبة للصراعات، والعكس صحيح.

(2) نظرية « لعنة الموارد » (Resource Curse Theory).

وترى أن وفرة الموارد في بعض الدول خصوصاً في أفريقيا قد تؤدي إلى صراعات بسبب التنافس على السيطرة عليها، مما يضعف المؤسسات ويعوق التنمية ويؤدي إلى الاعتماد على الاقتصاد الريعي الهش.

(3) نظرية التنمية التابعة (Dependency Theory).

تؤكد هذه النظرية أن التخلف في دول الجنوب ومنها أفريقيا لا يفهم بمعزل عن علاقات الهيمنة والاعتماد التاريخي على القوى الخارجية، وأن الصراعات كثيراً ما تُستخدم كأداة لإعادة إنتاج هذه التبعية.

4) نظرية الحوكمة الرشيدة (Good Governance).

تؤكد على أن الحكم الرشيد يكون من خلال المؤسسات الشفافة والمسؤولة والخاضعة للمساءلة، ويُعدّ شرطاً أساسياً لجذب الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، وغياب الحوكمة يعزز من احتمالات الصراع.

بناءً عليه يظهر من هذه الأطر النظرية أن العلاقة بين الصراع والتنمية علاقة تبادلية معقدة، فالصراعات تقوض فرص التنمية وتُضعف بيئة الاستثمار، بينما يُسهم غياب العدالة وضعف المؤسسات وسوء توزيع الموارد إلي إنتاج الصراع واستمراره.

ومن هنا لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون بناء السلام، ولا يمكن إنهاء الصراع دون الإصلاح السياسي والتنمية الشاملة، وتأسيساً على ماسبق نتناول هذه الدراسة على النحو التالي:

المطلب الأول: خلفية عامة حول الصراعات في أفريقيا.

أولاً: المدخل التاريخي للصراعات في أفريقيا.

شهدت أفريقيا منذ خروجها من حقبة الاستعمار في منتصف القرن العشرين سلسلة متواصلة من النزاعات الداخلية والإقليمية، وقد تنوعت أسباب هذه الصراعات بين النزاع على السلطة، والانقسامات العرقية والدينية، والنزاع

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

على الموارد الطبيعية، والتدخلات الأجنبية فمع نهاية الاستعمار وُلدت الدول الأفريقية بحدود مصطنعة لا تعكس التكوينات الثقافية أو الإثنية للشعوب.

مما أدى إلى النزاعات الانفصالية وصراعات الهوية، ومنذ سبعينيات القرن الماضي تفجرت الحروب الأهلية في كل من نيجيريا (حرب بيافرا)، وأثيوبيا (إريتريا وتيغراي)، والسودان، والكونغو الديمقراطية، وأنغولا، وغيرها كما عرفت القارة موجات متلاحقة من الانقلابات العسكرية، بما يعكس هشاشة الدولة وضعف المؤسسات السياسية.

ثانياً: الأسباب البنيوية للصراع في أفريقيا.

هناك أسباب عديدة يمكن عرضها على النحو التالي:

1. ضعف الدولة ومؤسسات الحكم حيث تعاني العديد من الدول الأفريقية من هشاشة المؤسسات وعدم قدرتها على إدارة التعددية، مما يؤدي إلى فراغات أمنية تستغلها النخب أو الجماعات المسلحة.
2. الانقسام الإثني والديني فلاشك أن تركيبة القارة متعددة الهويات، وغالبًا ما فشلت الدول الأفريقية في بناء هوية وطنية جامعة، مما فاقم من احتمالات النزاع بين المكونات المختلفة.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

3. التوزيع غير العادل للثروات حيث تشكّل الثروات الطبيعية مثل النفط، الذهب، والماس، عاملاً محرّكاً للنزاع في دول أفريقية عديدة مثل أنغولا، الكونغو، وليبيا، حيث تتنافس الجماعات المسلحة والنخب السياسية على السيطرة عليها.

4. التدخلات الأجنبية وقد لعبت القوى الاستعمارية ولا تزال دوراً مؤثراً في تأجيج النزاعات عبر دعم طرف ضد آخر، أو عبر السعي للسيطرة غير المباشرة على الموارد الطبيعية.

5. تغير المناخ والنزاع على الموارد حيث ساهمت موجات الجفاف والتصحر في إنكفاء الصراعات على المياه والمراعي، كما في منطقة الساحل الأفريقي.

ثالثاً: أبرز نماذج الصراعات في أفريقيا.

أ) السودان وجنوب السودان.

صراع طويل أدى إلى انفصال الجنوب عام ٢٠١١م، وتلاه صراع داخلي آخر في الدولة الجديدة والنزاع تمحور حول الهوية والموارد النفطية.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

(ب) الكونغو الديمقراطية.

تجدر الإشارة إلى أنه أحد أعقد النزاعات الممتدة، حيث تتداخل الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، وسط تنافس على المعادن النادرة.

(ت) نيجيريا.

تشهد البلاد صراعاً مع جماعة «بوكو حرام» في الشمال الشرقي، وصراعات قبلية وعرقية في مناطق أخرى، مما أعاق الاستقرار الاقتصادي رغم قوته النسبية.

(ث) ليبيا.

بعد سقوط القذافي، دخلت البلاد في الفوضى المسلحة، تُغذيها المصالح الخارجية والصراعات القبلية، مما أدى إلى انهيار الاستثمار وتفكك مؤسسات الدولة.

(ج) رواندا (سابقاً).

شهدت رواندا إبادة جماعية عام 1994م، لكنها تشكّل اليوم نموذجاً للتعافي من الصراع بفضل المصالحة الوطنية الناجحة ، والسياسات التنموية الصارمة.

رابعاً: السمات العامة للصراعات الأفريقية.

1. الطول الزمني للصراع حيث تمتد بعض النزاعات لعقود دون حلول نهائية.

2. تعدد الفاعلين من الدول، الميليشيات، الشركات الأمنية الخاصة، والقوى الإقليمية والدولية.

3. الطابع الاقتصادي للصراع حيث تتحول بعض النزاعات إلى تجارة مربحة للنخب المسلحة.

4. التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية فكما طال أمد النزاع تراجعت مؤشرات التنمية والاستثمار، والعكس صحيح.

2020-1441

المطلب الثاني: تأثير الصراعات على الاستثمار في أفريقيا.

تُعد بيئة الاستثمار في أفريقيا بيئة واعدة من حيث الإمكانيات الطبيعية والبشرية، لكنها في الوقت نفسه محفوفة بالمخاطر الناتجة عن الصراعات المستمرة والمتعددة الأوجه ، ويشكل انعدام الأمن السياسي والعسكري أحد أبرز العوائق أمام تدفق رؤوس الأموال، سواء الأجنبية أو المحلية، مما يعرقل تحقيق التنمية المستدامة ويعمل على زيادة الفجوة التنموية بين دول القارة وبقية العالم.

أولاً: أشكال تأثير الصراعات على الاستثمار.

1. انعدام الثقة وارتفاع مستوى المخاطرة حيث تؤدي النزاعات المسلحة إلى تراجع ثقة المستثمرين بالأسواق المحلية، بسبب ضعف سيادة القانون، وعدم القدرة على التنبؤ بالوضع السياسي أو الاقتصادي.
2. تدمير البنية التحتية والبنية التحتية عادة ما تستهدف أو تتضرر في النزاعات الطرق، الموانئ، شبكات الكهرباء، والمؤسسات المالية مما يزيد من تكلفة التشغيل ويضعف البيئة التنافسية للاستثمار.
3. تهجير رؤوس الأموال والكفاءات ففي بيئة يسودها العنف يضطر المستثمرون المحليون إلى نقل أنشطتهم إلى دول أكثر أماناً، بينما تُهاجر العقول والمهارات مما يؤدي إلى «النزيف الاقتصادي».
4. تحول الاقتصاد إلى اقتصاد نزاع حيث نرى في بعض الدول، مثل: الكونغو أو ليبيا، تُوظف الموارد الطبيعية في تمويل النزاعات بدلاً من التنمية، حيث يسيطر أمراء الحرب أو الميليشيات على القطاعات الاقتصادية.
5. تعطيل سلاسل التوريد الإقليمية حيث تؤدي النزاعات إلى إغلاق المعابر الحدودية أو تقييد حركة السلع والخدمات، مما يضعف التكامل الاقتصادي ويمنع المستثمرين عن الدخول في مشاريع طويلة الأجل.

ثانياً: بيانات وإحصاءات حول الاستثمار والصراع.

تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) فوقاً لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD، ٢٠٢٣)، فإن الدول الأفريقية التي تشهد صراعات مسلحة تحصل على أقل من ١٠٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الموجهة للقارة، وأشارت إلى ذلك العديد من المؤشرات:

مؤشر مخاطر الدولة (Country Risk Index) وفيه تشير تقارير «يوروموني» و«موديز» إلى أن معظم الدول المصنفة على أنها ذات مخاطر عالية للاستثمار تقع في أفريقيا جنوب الصحراء، وبالأخص تلك الخارجة من النزاعات أو التي تعاني من الحروب الداخلية المزمدة.

ثالثاً: نماذج حالة مختارة.

أ) نيجيريا: رغم كونها من أكبر الاقتصادات الأفريقية، تعاني نيجيريا من تحديات كبيرة في شمالها الشرقي حيث تنشط جماعة «بوكو حرام»، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن دخول بعض المناطق، كما يهدد صناعة النفط في دلتا النيجر بسبب التمرد المسلح.

ب) ليبيا: بعد انهيار نظام القذافي، دخلت البلاد في دوامة من الفوضى السياسية والعسكرية، وتوقفت المشاريع الاستثمارية الكبيرة التي منها

مشروعات البنية التحتية وكان من المفترض أن تنفذها الشركات الأوروبية والصينية .

(ت) رواندا: تمثل نموذجًا معكوسًا حيث انتقلت من دولة منهارة بفعل الإبادة الجماعية في التسعينيات إلى بيئة استثمارية جاذبة بفضل الاستقرار السياسي، وسياسات الحوكمة الفعالة، مما ساهم في ارتفاع الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير.

إن يمكن القول أن البيانات والنماذج تشير إلى أن العلاقة بين الصراع والاستثمار في أفريقيا علاقة سلبية وعكسية، فكلما اشتدت حدة النزاع انخفضت الثقة بالبيئة الاستثمارية، وتراجعت الاستثمارات في القطاعات الحيوية، وعلى العكس فإن الدول التي نجحت في تحقيق الاستقرار السياسي، حتى بعد فترات النزاع الطويلة استطاعت استعادة الجاذبية الاقتصادية بسرعة نسبية، كما في رواندا وكوت ديفوار.

المطلب الثالث: تأثير الصراعات على التنمية المستدامة في أفريقيا

تمثل التنمية المستدامة الإطار الجامع لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، وقد اعتمدت الأمم المتحدة ١٧ هدفًا للتنمية المستدامة (SDGs) لتكون مرجعًا للدول في بناء السياسات الشاملة بحلول

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

عام ٢٠٢٠م، غير أن تحقيق هذه الأهداف في القارة الأفريقية يصطدم بعقبة كبرى، تتمثل في تفشي النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية، ما أدى إلى إبطاء التقدم في مؤشرات التنمية وتهديد المكاسب التي تم تحقيقها خلال العقود الأخيرة.

أثر الصراعات على أبعاد التنمية المستدامة.

1. البعد الاجتماعي.

أ) الصحة العامة: حيث تؤدي النزاعات إلى تدمير المنشآت الصحية، ونقص الكوادر الطبية، وانتشار الأوبئة (مثل: الكوليرا والإيبولا) في بيئات النزوح، حيث نجد في جنوب السودان قد توقفت أكثر من ٦٠٪ من المستشفيات عن العمل في المناطق المتأثرة بالنزاع (UNICEF، ٢٠٢١).

ب) التعليم: حيث تتسبب الحروب في إغلاق المدارس، تجنيد الأطفال، وحرمان ملايين التلاميذ من مواصلة تعليمهم، ووفقاً لليونسكو فإن أكثر من ٣٠ مليون طفل في مناطق النزاع بأفريقيا جنوب الصحراء محرومون من التعليم الأساسي (٢٠٢٢).

ت) النزوح والجوع حيث تنتج النزاعات موجات من النزوح ضخمة داخلية وخارجية، مما يؤدي إلى الضغوط على الدول المستضيفة ويؤثر على

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

تقديم الخدمات الأساسية، كما في منطقة الساحل، حيث نزح أكثر من ٢,٩ مليون شخص بسبب النزاعات بين عامي ٢٠١٩-٢٠٢٣ (UNHCR).

2. البعد الاقتصادي.

أ) تعطيل الإنتاج المحلي والزراعة حيث يؤدي النزاع إلى تدمير الحقول الزراعية، تقييد حركة الفلاحين، ونقص المواد الأساسية، ويؤثر ذلك بشكل مباشر في انتشار المجاعات، كما في إثيوبيا ونيجيريا.

ب) هروب رؤوس الأموال وتراجع النمو فالدول التي تعاني من الصراعات المزمنة مثل ليبيا، الكونغو، والصومال سجلت معدلات نمو سالبة أو ضعيفة مقارنة بجيرانها من الدول المستقرة.

3. البعد البيئي.

أ) استنزاف الموارد الطبيعية حيث تستخدم الجماعات المسلحة الموارد كالحشب، الذهب، والنفط في تمويل أنشطتها، دون أي اعتبار لأثر ذلك على البيئة، وفي الكونغو ارتبط التعدين غير المشروع بتلوث المياه وتدمير الغابات.

ب) تغير المناخ والصراع حيث يتفاعل تغير المناخ مع النزاعات ويؤدي شح المياه والتصحر إلى النزاعات الجديدة بين المجتمعات الزراعية والرعية.

ثانياً: مؤشرات تنمية متأثرة بالصراع- إحصاءات مقارنة.

١. الصومال: أدت الحرب الأهلية منذ تسعينات القرن الماضي بالصومال إلى انهيار كافة مؤسسات الدولة، ويعاني البلد من مجاعات متكررة، ضعف في الخدمات، وبيئة شديدة الهشاشة للمرأة والطفل.

٢. إثيوبيا (إقليم تيغراي): حيث أدى النزاع إلى نزوح أكثر من مليون شخص، ودمار المنشآت الخدمية، وتم تدمير أكثر من ٧٠٪ من المدارس في بعض المناطق، وأصبح السكان عرضة لأزمات غذائية حادة.

٣. رواندا- النموذج الإيجابي: بعد الإبادة الجماعية ركزت الحكومة على المصالحة الوطنية والتنمية الشاملة، مما أدى إلى تراجع الفقر وتحسن مؤشرات التعليم والصحة، وارتفاع مؤشر التنمية البشرية إلى ٠,٥٤ (UNDP، ٢٠٢٣م).

إذن يمكن القول إن الصراعات في أفريقيا تُضعف قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، وتخلق بيئة هشة تتراكم فيها الأزمات، وتظهر التجارب رواندا أهمية الإرادة السياسية، والمصالحة، وبناء المؤسسات في تجاوز آثار الحرب والانطلاق نحو التنمية الشاملة.

المطلب الرابع: التأثيرات السياسية والأمنية للصراعات في أفريقيا.

تُعد الصراعات في أفريقيا من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية والأمنية في القارة، فالأزمات المستمرة تؤثر بشكل مباشر على استقرار الحكومات، وتعزز من انتشار الجماعات المسلحة، وتقوض النظام القانوني والمؤسسي، ويؤدي هذا إلى اضطراب الحياة السياسية والاجتماعية، مما يؤثر سلبًا على أي جهود لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: التأثيرات السياسية للصراعات.

1. تدهور شرعية الحكومة.

أ) انعدام الثقة في المؤسسات حيث تلعب الصراعات دورًا كبيرًا في تقويض شرعية الحكومة في نظر المواطنين والمجتمع الدولي، فالحكومات التي تتعرض للصراع تفتقر إلى القدرة على توفير الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى تراجع ثقة الشعب في قدرتها على إدارة شؤون الدولة.

ب) التمردات والانقلابات العسكرية حيث يؤدي الصراع إلى نمو الحركات الثورية والتمردات العسكرية التي تسعى للإطاحة بالحكومات في العديد من الحالات، وتتفاقم الأزمات السياسية وتتحول إلى الانقلابات العسكرية كما حدث في مالي عام ٢٠١٢م.

ت) ضعف المشاركة السياسية وغالبًا ما يؤدي العنف والصراع إلى إلغاء الانتخابات أو تعطيلها، مما يحد من قدرة المواطنين على المشاركة السياسية ، ففي الصومال والكونغو الديمقراطية تم إلغاء الانتخابات بسبب تدهور الوضع الأمني.

2. تصاعد الانقسامات الإثنية والسياسية.

أ) التطرف العرقي والديني حيث تعمل الصراعات على تكريس الانقسامات الإثنية والدينية، مما يزيد من تعميق الهوة بين مختلف الفئات فعلى سبيل المثال في دارفور بالسودان أدى الصراع إلى زيادة العنف بين العرب والأفارقة، مما أضر بالنسيج الاجتماعي.

ب) تعميق الفجوة بين النخب في العديد من الدول الأفريقية، خاصة تلك التي تشهد الصراعات السياسية حيث تتسع الفجوة بين النخب السياسية، مما يساهم في تدهور الديمقراطية ويزيد من تفتت المجتمع، وقد زادت الحروب الأهلية في ليبيا من التنافس بين الفصائل السياسية، مما أضعف فرص إعادة بناء الدولة.

ثانياً: التأثيرات الأمنية للصراعات.

1. انتشار الجماعات المسلحة والجريمة المنظمة.

أ) تزايد الجماعات المسلحة لأن الصراعات تُسهم في نمو وتوسع الجماعات المسلحة، والميليشيات التي قد تتحول إلى كيانات شبه دولة، ففي الصومال على سبيل المثال نشأت جماعة «حركة الشباب» في ظل الفوضى والفرغ الأمني، وتمكنت من السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد.

ب) الجريمة المنظمة لأن الصراعات تزيد من الفقر والبطالة، مما يؤدي إلى نمو الجريمة المنظمة، مثل: الاتجار بالمخدرات والسلاح، ففي غرب أفريقيا تنشط الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة وتنظيم داعش في التجارة غير المشروعة، مما يفاقم من تدهور الوضع الأمني.

2. تهديد استقرار الحدود الوطنية.

أ) الصراعات عبر الحدود وتُعد الصراعات الحدودية بين الدول من أبرز التهديدات الأمنية في أفريقيا، فالحرب في دارفور مثلاً امتدت إلى تشاد مما أثار قلقاً بشأن استقرار المنطقة، وكذلك النزاع في إقليم أمهرة الإثيوبي تداخل مع التوترات في إريتريا.

ب) اللاجئين والنزوح الداخلي حيث تؤدي الصراعات إلى موجات من النزوح ضخمة سواء داخل الدول أو عبر الحدود، وهذا يشكل ضغطاً على الدول المستضيفة ويعرضها لمخاطر أمنية، خاصة في حالة وجود مخيمات للاجئين قريبة من مناطق النزاع.

3. تأثير الصراعات على التعاون الإقليمي والدولي.

أ) تعطيل عمل الاتحاد الأفريقي يُعد الاتحاد الأفريقي من أبرز الهيئات الإقليمية التي تعمل على تعزيز الاستقرار في القارة، لكن الصراعات المستمرة في جنوب السودان والصومال تعرقل جهود الاتحاد في تعزيز السلم والأمن، كما تتزايد التحديات أمام قوة الاتحاد الأفريقي بسبب التفكك الداخلي في الدول الأعضاء.

ب) التدخلات العسكرية الخارجية في بعض الحالات أدى التدخل العسكري الخارجي إلى تعميق الصراعات، والتدخل الفرنسي في مالي (٢٠١٣م) مثال على التدخلات لدعم الحكومات في مواجهة الجماعات المسلحة، لكنه لم يحقق الاستقرار المستدام، كما أن التدخلات العسكرية الغربية في ليبيا أسهمت في تعميق الفوضى.

ثالثاً: نماذج الحالة المختارة.

أ) الصومال حيث عاشت الصومال في حالة من الفوضى السياسية والأمنية منذ أواخر الثمانينات، ونجحت «حركة الشباب» في استغلال الفراغ الأمني مما أسهم في تكريس الانقسامات الإثنية والدينية في البلاد.

ب) جنوب السودان فبعد سنوات من الصراع الطويل من أجل الاستقلال، شهدت جنوب السودان صراعاً داخلياً بين الأطراف السياسية، مما أدى إلى انهيار مؤسسات الدولة وزيادة تدهور الوضع الأمني في البلاد.

ت) مالي حيث شهدت مالي انقلاباً عسكرياً عام ٢٠١٢م بعد تصاعد التوترات السياسية في الشمال، مما خلق فرصة للجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي للتمدد في المنطقة.

تأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن الصراعات الأفريقية تؤثر بشكل عميق على استقرار الأنظمة السياسية والأمنية ، فالصراعات تعزز من الانقسامات الإثنية وتؤدي إلى تزايد الجماعات المسلحة، مما يزيد من تهديدات الأمن القومي.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

وعلى الرغم من التحديات، فإن بعض البلدان مثل رواندا وكينيا التي نجحت في تعزيز الاستقرار السياسي تقدم دروسًا قيمة في بناء الدولة بعد الصراعات.

المطلب الخامس: استراتيجيات التعافي والتطوير في ما بعد الصراع.

يعد التعافي من الصراعات أحد أكبر التحديات التي تواجه الدولة الأفريقية التي مرّت بفترات طويلة من العنف وعدم الاستقرار، وإعادة بناء الدولة ما بعد الصراع تتطلب استراتيجيات شاملة تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والأمنية.

ورغم صعوبة هذه العملية فإن العديد من الدول الأفريقية قد بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات هامة نحو التعافي وإعادة البناء، متبعةً نهجًا يشمل المصالحة الوطنية، بناء المؤسسات، وتحقيق الأمن.

أولاً: مراحل التعافي في ما بعد الصراع.

1. المرحلة الأولى: إنهاء العنف وبناء الأمن.

أ) وقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية حيث تُعتبر عملية الوصول إلى اتفاقية لوقف إطلاق النار والمصالحة السياسية من أولى خطوات التعافي في العديد من الحالات، ويمكن أن تكون المبادرات الإقليمية أو

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

الدولية هي المحرك الرئيس لهذه العملية، ومثال على ذلك الاتفاقات بين الحكومة والمتمردين في جنوب السودان عام ٢٠١٣م التي أسفرت عن اتفاقية السلام بعد سنوات من الصراع.

ب) إعادة بناء القدرات الأمنية وإعادة بناء القوات المسلحة الوطنية وشرطة الدولة يجب أن تواكب إعادة بناء المؤسسات القضائية والنظام القانوني، وهذا يتطلب تدريب قوات الأمن على حماية المواطنين وتعزيز سيادة القانون.

ت) منع عودة الصراع وتتطلب هذه المرحلة العمل على إقناع الأطراف المتنازعة بقبول الحلول السلمية من خلال برامج تسريح وتوظيف المقاتلين السابقين، ففي رواندا بعد الإبادة الجماعية ١٩٩٤م تم دمج مقاتلي جبهة تحرير رواندا السابقين في الجيش الوطني بعد تدريبهم.

2. المرحلة الثانية: التوافق الاجتماعي والمصالحة الوطنية.

أ) المصالحة الوطنية وتُعد المصالحة بين الأطراف المتنازعة والجماعات المختلفة من أبرز أولويات المرحلة الثانية، ويتطلب ذلك إنشاء هيئات خاصة للمصالحة مثل لجنة الحقيقة والمصالحة التي تشكلت في جنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

ب) التنمية الاجتماعية وإعادة الإدماج ويشمل ذلك توفير الدعم النفسي والاجتماعي للمجتمعات المتضررة من الصراع، وكذلك إدماج اللاجئين والنازحين في المجتمعات المستضيفة، ففي كينيا على سبيل المثال تم إطلاق البرامج المختلفة لإعادة إدماج النازحين في مناطقهم الأصلية بعد انتهاء النزاع.

3. المرحلة الثالثة: إعادة بناء الاقتصاد والتنمية المستدامة.

أ) الاستثمار في البنية التحتية حيث إن إعادة بناء البنية التحتية الأساسية مثل الطرق، المدارس، والمستشفيات تعتبر من أهم أولويات الدولة ما بعد الصراع، ففي سيراليون بعد انتهاء الحرب الأهلية عام ٢٠٠٢م تم استثمار جزء كبير من المساعدات الدولية في تحسين البنية التحتية.

ب) تحفيز الاقتصاد الوطني حيث تحتاج الدولة إلى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية لتنشيط الاقتصاد، وفي ليبيريا على سبيل المثال تم تبني سياسات مشجعة للاستثمار، مما أسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي بعد انتهاء الصراع.

ت) الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة حيث تعتبر عملية الإصلاحات الاقتصادية جزءًا من إعادة بناء الاقتصاد بعد الصراع، ويجب أن تركز

الإصلاحات على تعزيز الشفافية، مكافحة الفساد، وتوسيع قاعدة الخدمات العامة لتشمل الفئات المهمشة.

ثانياً: نماذج حالة مختارة.

أ) رواندا: نموذج المصالحة والتعافي بعد الإبادة الجماعية في ١٩٩٤م، بدأت رواندا عملية شاملة للتعافي من خلال تبني سياسة المصالحة الوطنية، وبناء المؤسسات الديمقراطية، وإعادة إعمار البنية التحتية، بينما فشلت العديد من الدول في تحقيق الانتقال السلمي إلى ما بعد الصراع، لكن رواندا قدمت مثلاً يُحتذى به في بناء الاستقرار السياسي والاقتصادي.

ب) جنوب أفريقيا: من العنصرية إلى الديمقراطية فقد أدى تطبيق عملية اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا إلى تحوّل سياسي كبير من دولة عنصرية إلى دولة ديمقراطية، وكانت ناجحة في تحقيق المصالحة، وتضمنت محاسبة للمسؤولين عن الانتهاكات العرقية، بالإضافة إلى ضمان حماية حقوق الأقلية.

ت) ليبيريا: ونجد أن تحديات إعادة الإعمار بعد انتهاء الحرب الأهلية في ليبيريا (١٩٨٩-٢٠٠٣ م)، إذ كان من الضروري إعادة بناء المؤسسات الحكومية، والتأكد من سيطرة الدولة على المناطق التي كانت تحت سيطرة

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

الميليشيات، وقد تم تبني سياسات لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات متكررة مثل الزراعة والصناعة.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التعافي والتنمية.

أ) الفساد وضعف الحكم، هناك العديد من التحديات التي تواجه التعافي من الصراع منها الفساد في ما بعد الصراع حيث يمكن أن يعوق عملية التعافي ويعزز من انعدام الثقة في الحكومة، والحكومات يجب أن تتبنى السياسات الشفافة وتعمل على تطوير المؤسسات المستقلة لمكافحة الفساد.

ب) التهديدات الأمنية المتجددة ففي بعض الحالات قد تستمر الجماعات المسلحة في تهديد استقرار الدولة، ولذلك تحتاج الدولة إلى بناء الجيش والشرطة لضمان الأمن الدائم.

ت) الاعتماد على المساعدات الدولية حيث تساهم المساعدات الدولية في توفير التمويل لبرامج التعافي، ولكن من مخاطره أنه يمكن أن يخلق اعتماداً طويل الأمد على الدعم الخارجي، ويعوق التنمية المستدامة.

ث) الضغط الاجتماعي ولاشك أن إعادة دمج اللاجئين والنازحين داخلياً يمكن أن يكون تحدياً كبيراً، خاصة في حالة وجود موارد محدودة.

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

إن يمكن القول بأن استراتيجيات التعافي في ما بعد الصراع تتطلب جهدًا منسقًا يشمل الأمن، المصالحة الوطنية، إصلاح المؤسسات، والتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من التحديات العديدة هناك العديد من الأمثلة الناجحة على التعافي في ما بعد الصراع في أفريقيا، مثل رواندا وجنوب أفريقيا، التي تقدم دروسًا قيمة لدول أخرى من أجل نجاح عملية التعافي، وتحتاج الدول إلى تركيز الجهود على بناء الدولة، تعزيز الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة.



خاتمة.

تُظهر هذه الدراسة أن الصراعات المسلحة في أفريقيا تُعد من أبرز العوائق التي تقف في طريق تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، حيث تخلق بيئة مضطربة تعوق الاستثمار، وتُضعف من قدرة الدولة على استخدام مواردها البشرية والطبيعية في تحقيق التقدم.

ولقد تناولنا في هذه الدراسة العلاقة بين الصراع والاستثمار والتنمية من جوانب متعددة سياسية، أمنية، واقتصادية، مع الاستناد إلى النماذج الواقعية والأدلة الإحصائية والدراسات الحالية، وبعد تحليل المعطيات ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة يمكن مناقشة الاسئلة البحثية على النحو التالي:

1. ما مدى تأثير الصراعات المسلحة على حجم الاستثمارات؟

أظهرت النتائج أن هناك علاقة سلبية مباشرة بين الصراعات المسلحة وتراجع تدفق الاستثمارات، سواء المحلية أو الأجنبية، فالصراعات تخلق مناخًا غير آمن يُنفر المستثمرين، ويؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، كما حدث في بعض الدول مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال، وعليه يكون الفرض الأول قد تأكدت صحته.

2. كيف تسهم الصراعات في تقويض التنمية المستدامة؟

لقد تبين أن الصراعات تؤدي إلى تدمير البنية التحتية، واستنزاف الموارد، وانهيار نظم التعليم والصحة، مما يعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وقد أوضحت حالات الدراسة في السودان وليبيا كيف أثر استمرار النزاع على التنمية البشرية.

وعليه يكون الفرض الثاني قد تأكدت صحته.

3. ما العلاقة بين غياب الاستقرار السياسي والأمني وتراجع بيئة الاستثمار؟

لقد علمنا أن الاستقرار شرط أساسي لأي بيئة استثمارية ، وقد بينت الدراسة أن غياب الحكم الرشيد، وتفشي العنف السياسي، وفشل الدولة في ضبط الأمن تؤدي إلى تراجع ثقة المستثمرين.

وعليه يكون الفرض الثالث قد تأكدت صحته.

4. هل تختلف آثار الصراعات حسب نوعها ومدتها؟

تجدد الإشارة إلى أنه قد تتباين الآثار بحسب طبيعة الصراع (عربي، سياسي، ديني)، فالصراعات العرقية غالبًا ما تكون أكثر تدميرًا للنسيج الاجتماعي والاقتصادي، وتستغرق وقتًا أطول في التعافي، كما أن مدة

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

الصراع تؤثر طرديًا على عمق الأثر الاقتصادي السلبي.

إذن يمكن القول بأن الفرض الرابع تأكد نسبيًا، وفقًا لنوع الصراع والسياق الجغرافي.

5. ما مدى فاعلية استراتيجيات التعافي؟

لقد أظهرت التجارب في رواندا، جنوب أفريقيا، وسيراليون أن تبني الاستراتيجيات الشاملة للتعافي تشمل المصالحة الوطنية، العدالة الانتقالية، وبناء المؤسسات، يؤدي إلى نتائج ملموسة في تحسين المناخ الاستثماري واستعادة النمو الاقتصادي.

إذن يمكن القول بأن الفرض الخامس تأكد نسبيًا، مع وجود فروقات بين الدول في التطبيق والنتائج.

تأسيساً على ذلك يتضح أن الصراعات في أفريقيا ليست مجرد حالة من العنف المسلح، بل ظاهرة مركبة تؤثر على جميع أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب إرادة سياسية ودعمًا دوليًا، ومجتمعًا مدنيًا فاعلاً، بالإضافة إلى اعتماد خطط تعافٍ مرنة تراعي الخصوصية التاريخية والاجتماعية لكل دولة، وهذا يدفعنا

أ.د. على أحمد جاد بدر، (أثر الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا).

إلى عرض النتائج الكاملة لهذه الدراسة بالإضافة إلى التوصيات التي يوصي بها الباحث.

النتائج والتوصيات.

بعد استعراض تأثيرات الصراعات على الاستثمار والتنمية المستدامة في أفريقيا، وتحليل التأثيرات السياسية والأمنية لهذه الصراعات، بالإضافة إلى استراتيجيات التعافي، يمكن القول إن عملية إعادة البناء في أفريقيا بعد الصراع تتطلب تنسيقاً معقداً بين الحكومات، المؤسسات الدولية، والمجتمع المدني، وبناءً على نتائج الدراسة سيتم تقديم مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تدعم جهود التعافي في الدول الأفريقية المتضررة من الصراعات.

أولاً: النتائج.

تُظهر هذه الدراسة أن الصراعات المسلحة في أفريقيا لها تأثيرات عميقة على جميع جوانب الحياة السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وأن مسار التعافي في ما بعد الصراع يتطلب عملاً طويل الأمد وتنسيقاً مستمراً بين الحكومات، المؤسسات الدولية، والمجتمع المدني، وبناءً عليه يمكن الإشارة إلى النتائج الرئيسية فيما يلي:

1. أن استقرار الأمن في الدول ما بعد الصراع يعتمد على بناء المؤسسات السياسية القوية، والحفاظ على الأمن الداخلي، ومنع ظهور الجماعات المسلحة .
 2. تحتاج الدول إلى التركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
 3. تُعد المصالحة الوطنية والتفاهم بين الأطراف المتنازعة أمراً أساسياً لضمان الاستقرار الاجتماعي، وتعزيز الوحدة الوطنية.
 4. يجب أن يقوم الاتحاد الأفريقي وأطراف المجتمع الدولي بدور محوري في دعم الدولة ما بعد الصراع في بناء مؤسساتها وتعزيز استقرارها.
 5. يجب أن تكون العدالة الانتقالية جزءاً لا يتجزأ من أي عملية إعادة بناء ناجحة، لضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وحماية حقوق الإنسان.
- وفي النهاية يمكن القول بأنه رغم التحديات العميقة التي تواجهها الدول الأفريقية بعد الصراعات، فإن هناك أملاً في تحقيق الانتعاش والتقدم إذا ما تم تطبيق الاستراتيجيات الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والاجتماعية.

ثانياً: التوصيات.

من خلال ما توصلت إليه الدراسة م نتائج يوصي الباحث بالآتي:

(1) يجب أن تكون عملية المصالحة الوطنية جزءاً أساسياً من أي استراتيجية فيما بعد الصراع، ويتعين على الحكومات أن تسعى إلى ضمان مشاركة جميع الأطراف السياسية والاجتماعية في عملية التفاوض والاتفاقات، وتوفير آليات للتسوية السلمية للنزاعات فيما يمكن أن نطلق عليه تعزيز الحوار الشامل.

(2) تطبيق مبادئ العدالة الانتقالية إذ من المهم أن تُعتمد آليات العدالة الانتقالية لضمان محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في أثناء الصراع، مع ضرورة التركيز على تجنب الثأر وإعادة بناء النسيج الاجتماعي.

(3) من المهم أن يتم بناء أو إعادة بناء الأجهزة الأمنية بطريقة تحترم حقوق الإنسان وتخدم المجتمع بشكل عادل وفعال، ويجب توفير التدريب المستمر للقوات الأمنية للتعامل مع التحديات الأمنية الخاصة بالدولة التي تعرضت للصراع.

(4) ينبغي أن تركز الحكومات في مرحلة ما بعد الصراع على إعادة بناء النظام القضائي بشكل مستقل وشفاف، لضمان تطبيق العدالة في كافة

مجالات الحياة، كما يتطلب هذا تدابير ضد الفساد وتوفير الخدمات القانونية المتاحة لجميع المواطنين.

(5) يجب أن تكون إعادة بناء البنية التحتية أولوية أساسية لدعم الاستقرار والتنمية، ويجب أن تشمل هذه الجهود إعادة بناء الطرق، المدارس، والمستشفيات كما أن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي.

(6) على الدول الأفريقية أن تضع سياسات تشجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مع التركيز على القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات وتشجيع الاستثمار يتطلب من الحكومات تبني بيئة تشريعية ملائمة للاستثمار، ومكافحة الفساد.

(7) نظراً لأن العديد من الصراعات في أفريقيا تدور في المناطق الريفية، يجب أن تتجه الاستثمارات نحو تحسين الحياة الريفية، بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والتعليم.

(8) التعاون الإقليمي بين الدول الأفريقية أمر حيوي لتحقيق الأمن والاستقرار، ومن خلال تعزيز دور الاتحاد الأفريقي يجب أن تتفق الدول الأفريقية على

آليات لمنع نشوب الصراعات المستقبلية مع تعزيز الاستجابة السريعة للأزمات .

(9) يجب أن يستمر الدعم الدولي بعد الصراع، ولكن مع ضرورة أن يتم توجيه هذا الدعم بطريقة تُحسن من قدرة الدولة على بناء مؤسساتها بشكل مستقل ومستدام، وليس بشكل يخلق الاعتماد على المساعدات الخارجية .

(10) بما أن التعليم هو الركيزة الأساسية لأي عملية إعادة بناء ناجحة، يجب أن تُركز الجهود على إعادة بناء المدارس، توفير التعليم للجميع، وضمان أن التعليم يشمل قيم السلام والمصالحة، كما يجب تدريب المعلمين وتوفير الموارد التعليمية اللازمة.

(11) يجب توفير خدمات الدعم النفسي للمتضررين من الصراعات، خاصة الفئات الأكثر عرضة لذلك مثل الأطفال والنساء، وهذا يتطلب بناء البرامج المتخصصة للتعامل مع الصدمات النفسية وتوفير رعاية صحية متكاملة .

المراجع.

١. الديب، أحمد حسن. (٢٠١٨). «إشكالية إعادة الإعمار بعد الصراعات في أفريقيا: رؤية في تحديات الدولة والتنمية.» مجلة آفاق سياسية، العدد (١٠٩)، ص. ٦٨-٤١.
٢. سليم، نجلاء. (٢٠٢١). «دور العوامل الداخلية والخارجية في النزاعات الأفريقية: دراسة تحليلية لحالة ليبيا ومالي.» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (٥٩)، ص. ٦٠-٣٣.
٣. عبد الله، فاطمة الزهراء. (٢٠٢٢). «العلاقات بين النزاع والفساد كمعقل للتنمية في أفريقيا.» المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، المجلد (١١)، العدد (١)، ص. ١٣٠-١١٢.
٤. عبد الوهاب، محمود. (٢٠١٩). «الصراعات المسلحة وأثرها على التنمية الاقتصادية في القارة الأفريقية.» مجلة البحوث الاقتصادية الإفريقية، العدد (١٤)، ص. ١٢٢-٩٥.
٥. الفقي، حسن. (٢٠١٧). «الصراع والتنمية في أفريقيا: تحديات متشابكة.» في: التنمية المستدامة في أفريقيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٦. محمد، عبد الرحيم. (٢٠٢٠). «انعكاسات غياب الأمن على مناخ الاستثمار في أفريقيا جنوب الصحراء.» مجلة دراسات في التنمية والاستثمار، العدد (٢٢)، ص. ٧٣-٩٨.

٧. مركز الدراسات الدولية المتقدمة. (٢٠٢٠). أثر الصراعات على مؤشرات الاستقرار السياسي في دول الساحل الأفريقي. القاهرة: مركز الدراسات الدولية المتقدمة.

8. African Development Bank. (2022). African Economic Outlook 2022: Supporting Climate Resilience and a Just Energy Transition in Africa. Abidjan: AfDB. <https://www.afdb.org>

9. Bøås, M., & Dunn, K. C. (2013). Politics of Origin in Africa: Autochthony, Citizenship and Conflict. London: Zed Books.

10. Collier, P. (2007). The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are Failing and What Can Be Done About It. Oxford: Oxford University Press.

11. Hegre, H., & Sambanis, N. (2006). Sensitivity analysis of empirical results on civil war onset. Journal of Conflict Resolution, 50(4), 508–535.

12. International Crisis Group. (2022). Rebuilding Conflict-Affected States in Africa: Strategies for Inclusive Development. Brussels: ICG. <https://www.crisisgroup.org>
13. International Monetary Fund. (2022). Macroeconomic Impacts of Armed Conflict in Sub-Saharan Africa (Working Paper No. WP/22/167). IMF.
14. Kaldor, M. (2012). New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era (3rd ed.). Stanford: Stanford University Press.
15. Ndulu, B. J., & O'Connell, S. A. (2008). The Political Economy of Economic Growth in Africa, 1960–2000. Cambridge: Cambridge University Press.
16. Oetzel, J., Getz, K., & Ladek, S. (2009). Investing in peace: The motivational dynamics of sustainable corporate peacebuilding. *Journal of Business Ethics*, 89(S4), 351–365.
17. Sachs, J. D. (2015). The Age of Sustainable Development. New York: Columbia University Press.

18. Transparency International. (2023). Corruption Perceptions Index 2023. Berlin: Transparency International. <https://www.transparency.org/en/cpi>
19. United Nations Development Programme. (2021). Human Development Report: Unequal Impacts of Conflict on Development. New York: UNDP.
20. United Nations Economic Commission for Africa. (2021). Conflict in Africa: The Economic and Development Impact. Addis Ababa: UNECA. <https://www.unece.org>
21. World Bank. (2023). Africa's Pulse: An Analysis of Issues Shaping Africa's Economic Future. Washington, DC: World Bank. <https://www.worldbank.org/en/region/afr>



International Journal of Humanities and Social Sciences Research and Studies (IJHS)



The online ISSN is :2735-5136

The print ISSN is :2735-5128

رقم الإيداع في الدار الوطنية العراقية
2449 لسنة 2020